

العلاقات الأوروبية-المتوسطية في ظل التحولات السياسية الجديدة بالعالم العربي 2011 - 2015

أ. سايل سعيد

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3

ملخص- مع نهاية عام 2010، وبداية عام 2011، عرفت المنطقة المتوسطية انطلاقة مجموعة من التحولات السياسية الجديدة التي اصطُلح عليها فيما بعد تسمية "أحداث الربيع العربي"، والتي عرفت شرارتها الأولى من تونس، وقد كان للعوامل السياسية، الاقتصادية والاجتماعية المتردية دور أساسي في انفجارها، غير أنه وبسبب الأهمية الجيوسياسية، الاقتصادية والمصلحية لمنطقة جنوب المتوسط في خارطة مصالح الاتحاد الأوروبي وبلدانه، سارع هذا الأخير بالتدخل في هذه التحولات وعمل على التأثير عليها بما يخدم مآربه وذلك بطرق مختلفة (عسكرية، سياسية، اقتصادية...)، مما أدى إلى ظهور مجموعة من النتائج التي خدمت الطرف الأوروبي وأدت لتكريس المزيد من التبعية الجنوب متوسطية اتجاه أوروبا في ميادين مختلفة وعلى رأسها السياسية، الأمنية، والاقتصادية.

الكلمات المفتاحية:

دول جنوب المتوسط -الاتحاد الأوروبي -التحولات السياسية -التبعية -المصالح.

Abstract- By the end of 2010 and the beginning of 2011, the Mediterranean region lived several political changes later known as the "Arab Spring". The bad prevailing political, economic and social conditions were behind the outbreak of these events. Because of the geopolitical and economic importance that the region presents, the European Union countries intervened rapidly by several means in these events, and influenced them according to their own interests. This intervention led to consequences beneficial to the European side, but contributed, on the other hand, to deepen the dependency of the South Mediterranean countries towards Europe in the political, security and economic fields.

Key Words:

South Mediterranean states -European Union -political changes -dependency -interests.

مقدمة:

بعد خروج بلدان الضفة الجنوبية لحوض المتوسط من الهيمنة الاستعمارية الأوروبية المباشرة، طوّر الطرف الأوروبي سياسة جديدة لعلاقاته مع دول جنوب المتوسط حديثة الاستقلال، سياسة تقوم على أساس الخروج من مفهوم الحرب والاستعمار المباشر، لمفهوم أكثر ليونة وتحضرا، ولكن بأبعاد وأهداف وخلفيات ثابتة تركز تواصل الاستغلال، نهب الثروات، السيطرة على الأسواق والتحكم في القرار السياسي لهذه الدول، وهو ما يتجسد في مفهوم التعاون الذي دعت إليه الكتلة الأوروبية عبر ربط دول جنوب المتوسط في المرحلة الأولى باتفاقيات اقتصادية تقوم على تعهد الطرف الأوروبي بمرافقة هذه الدول في سعيها نحو تحقيق النهضة الاقتصادية والتطور والرفق الاجتماعي الذي تسعى إليه من خلال تقديم الدعم المالي (قروض، منح، ...) وغير ذلك، وهو ما تركز في ظل المعاهدات التفاضلية لسنوات ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، ثم السياسة المتوسطية الشاملة والتي امتدت بين عامي 1972 و1988، وبعدها السياسة المتوسطية المتجددة لأوروبا تجاه دول جنوب المتوسط، وذلك في الفترة الممتدة بين سنتي 1988 و1995، غير أنه ومع نهاية الحرب الباردة، ظهرت مجموعة من العوامل الإقليمية والعالمية (الهجرة السرية، التهديدات الإرهابية، التنافس الدولي على حوض المتوسط، ...) والتي جعلت الاتحاد الأوروبي، يطلق مبادرة الشراكة الأوروبية-المتوسطية (مسار برشلونة) سنة 1995، إضافة لمبادرات أخرى مواءمة كسياسة الجوار الأوروبية (2004) ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط (2008)، والتي تقوم جميعها على مفهوم الشمولية في التعاون الأوروبي مع بلدان الضفة الجنوبية، وبالتالي عدم الاقتصاد فقط على الميدان الاقتصادي والتجاري.

غير أنه، وعلى الرغم من كثرة وتعدد مبادرات ومشاريع التعاون والشراكة بين ضفتي المتوسط، إلا أن معظم الباحثين في هذا الشأن يتفقون على أن حصيلة هذا التعاون خدمت أكثر مصالح الطرف الأوروبي المبادر بها على حساب مصالح الأطراف الجنوب متوسطية من حيث أن المضامين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتلك المشاريع، كالاستثمار المكثف والنوعي لأوروبا في دول جنوب المتوسط، فتح الأسواق الأوروبية على سلع دول جنوب المتوسط، نقل التكنولوجيا الصناعية لها، المساعدة على تقليص معدلات البطالة فيها، محاربة الفقر، تشجيع الأنظمة السياسية في الجنوب على تكريس الحكم الديمقراطي، حقوق الإنسان، الحكم الرشيد، محاربة الفساد، ظلت في معظمها مجرد طموحات لم تجد طريقها نحو التجسيد.

وبالتالي، فإن ضعف المردود التنموي للعلاقات الأوروبية - المتوسطية على بلدان جنوب المتوسط (إفلاس العديد من الصناعات الجنوب متوسطية بسبب المنافسة الأوروبية، استغلال الإمكانيات البشرية مع

مرحلة العسكرية، قصد محاولة إخمادها والقضاء عليها بتوظيف العنف العسكري والأمني من طرف بعض الحكومات العربية والجنوب متوسطية، وعلى رأسها ليبيا القذافي التي وإن قامت على أساس نظام سياسي واقتصادي واجتماعي استثنائي في المنطقة الجنوب متوسطية والمغربية إذا ما قورنت مع بلدان أخرى مجاورة لها كتونس ومصر (من حيث الغنى النفطي، وارتفاع المستوى المعيشي للسكان،...)، إلا أن ذلك لم يمنع الشعب هناك من الثورة بدوره للمطالبة بالحقوق السياسية، ناهيك عن محاولات أجنبية لاسترجاع (Récupération) هذه الأحداث وتحريفها عن أهدافها الأصلية، وذلك لتحقيق مصالحها الجيو سياسية والجيو اقتصادية المختلفة.⁽¹⁾

وقد أدت هذه الأحداث لدخول بعض بلدان العالم العربي (خاصة منها البلدان العربية الجنوب متوسطية) مرحلة من التحولات السياسية، والتي حققت ولغاية كتابة هذه الأسطر، انهيار أربعة أنظمة حكم سياسية، ثلاثة منها جنوب متوسطية (تونس، مصر وليبيا)، إضافة لليمن (في منطقة الخليج العربي)، ناهيك عن اضطراب البعض الآخر من الحكومات العربية والجنوب متوسطية لاعتماد مجموعة من الإصلاحات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية وذلك تحت وقع الضغط الجماهيري عليها.⁽²⁾

II. الدور الأوروبي في التحولات السياسية الجديدة ببلدان العالم العربي وجنوب المتوسط

في الأصل، فإن الغرب عامة والاتحاد الأوروبي ودوله خاصة لم يكونوا مع تغيير الأنظمة السياسية الحاكمة في بلدان العالم العربي وجنوب المتوسط أو إحداث إصلاحات جذرية وفعالية فيها تقود حتما لإنتاج أنظمة ديمقراطية تقوم على مبادئ المشروعية الشعبية، وحكم الحق والقانون (دول القانون)، وذلك لأن جوهر موقفها الفعلي يتمثل في الحفاظ على الأنظمة السياسية الحاكمة في هذه البلدان والتي تضمن (كما سبق إبراز ذلك) المصالح الأوروبية حتى لو كان ذلك على حساب مصالح شعوب بلدان جنوب المتوسط، إذ أن أوروبا تعلم أن ميلاد أنظمة سياسية ديمقراطية في بلدان العالم العربي وجنوب المتوسط لن يطيل بقاء الأمن القومي للبلدان العربية والجنوب متوسطية طويلا تحت السيطرة الغربية و

(1) محمد نور الدين أفاية، «القوى الاجتماعية للثورة» المستقبل العربي، العدد 398، بيروت: أبريل 2012، ص

(2) Ayoub EL FASSI، «La transition Démocratique، conception à revisiter : le cas du Maroc»، Revue marocaine de sciences politiques، N° 01، hiver 2011، pp. 23-24.

الأوروبية⁽³⁾ (شراء أسلحة مفروضة عليها بمئات الملايير من الدولارات دون تحديد العدو الفعلي لها، فتح أسواقها للسلع الأوروبية دون قيد أو شرط، حراسة الشواطئ الأوروبية ومنع الهجرة السرية الجنوب متوسطية إليها، . . .)، كما أنّ هذه الشعوب العربية والجنوب متوسطية لن تسمح لحكوماتها الديمقراطية باستمرار بيع مواردها الطبيعية من محروقات وغيرها للغرب عامة وأوروبا خصوصا بالأسعار الحالية، والتي لا تزال حتى مع ارتفاعها في بعض الأحيان تمثل أسعار السبعينيات من القرن العشرين، بعد أخذ التضخم المستشري في بلدان العالم العربي وجنوب المتوسط في عين الاعتبار.⁽⁴⁾

ولكن إذا كان الطرف الأوروبي، قد وجد في الأنظمة السياسية الحاكمة في البلدان العربية والجنوب متوسطية لمرحلة ما قبل العام 2011، خير ضامن لمصالحه الحيوية في هذه الأقطار، كيف نفسّر إذن ما بدا أنّه تغيّر في موقفه من هذه الأنظمة "المصالح" مطالب الجماهير "الديمقراطية" في هذه البلدان، بعد أن توسعت موجة الحراك الجماهيري في هذه الأقطار من حيث التعداد والنطاق (النطاق الجغرافي)؟

إنّ اتخاذ أوروبا لموقف "المؤيد" لمطالب التحوّل الديمقراطي الشعبية في بلدان العالم العربي وجنوب المتوسط، بعد أن ظلت ساكتة ثم محايدة في الأيام الأولى من انطلاق موجة الحراك الجماهيري في تونس وقبل توسعها لمصر وليبيا وغيرها،⁽⁵⁾ لا يعدو أن يكون إستراتيجية أوروبية أو تكتيكا مدروسا بعناية مغزاه أنّه وعندما بدأت موجة التحولات السياسية الجديدة في بلدان العالم العربي وجنوب المتوسط في الانتشار السريع، سعى الطرف الأوروبي لإقناع الأنظمة السياسية الحاكمة في الأقطار العربية والجنوب متوسطية التي انطلق منها الحراك (تونس، مصر، . . .) لإحداث "إصلاحات صورية" تهدئ الجماهير وتُخمد تحركاتهم، غير أنّه وعندما رأت (أي أوروبا)، بأن جملة التدابير السياسية، الاقتصادية والاجتماعية العاجلة التي تبنتها البعض من تلك الحكومات (في تونس، مصر، . . .) كإلغاء حالات الطوارئ، رفع الأجور وغير ذلك، لم تُقنع تلك الجماهير، استنتجت (أوروبا)، أنّ تلك الأنظمة قد باتت مرفوضة كلياً من طرف شعوبها للمستوى الذي جعل هذه الأخيرة لا تقبل حتى بقاء رموزها في السلطة، ما دفع أوروبا لرسم إستراتيجية جديدة للتكيف مع هذه الأوضاع الجديدة وذلك بالشكل الذي يسمح لها (لأوروبا) بالحفاظ على نفس المصالح، النفوذ والمكتسبات التي كانت الحكومات السابقة في بلدان العالم

(3) خير الدين حسيب، «حول الربيع العربي: الدروس المستفادة» المستقبل العربي، العدد 386، أبريل 2011، ص-ص 125-126.

(4) مرجع سابق، ص 126.

(5) شريف عابدين، «الاتحاد الأوروبي والبحث عن دور تحت ظلال الثورات العربية»، دراسات شرق أوسطية، العدد 50، 2012، ص 09.

العربي وجنوب المتوسط تكفلها لها ، وهذا تكريسا لسياسة أوروبية واقعية قائمة على المبدأ القائل بأنه وفي العلاقات الدولية ليس هنالك أصدقاء دائمون ولا أعداء دائمون ولكن هنالك مصالح دائمة .⁽⁶⁾

وهكذا ، أخذ الطرف الأوروبي في تكييف موقفه مع المستجدات السياسية الجديدة الحاصلة في بلدان العالم العربي وجنوب المتوسط ، وذلك عبر إعلانه "شكليا" تأييد الحراك الجماهيري في هذه البلدان ومطالبها السياسية ، الاقتصادية والاجتماعية ، بل أكثر من ذلك أخذ في التدخل وبطرق مباشرة وغير مباشرة في هذه التحولات سعيا منه في المشاركة في رسم وتصميم وهندسة خارطة سياسية جديدة في هذه الأقطار ، بالشكل الذي يؤدي للحفاظ على مصالحه وتواصل تأثيره التقليدي هناك ، وذلك من خلال محاولة السيطرة على تلك الأحداث والتحولات واسترجاعها (Récupération) ، والاستثمار فيها واستغلالها وإعادة توجيهها بما يخدم الحسابات الجيو سياسية ، الجيو استراتيجية والجيو اقتصادية لأوروبا في هذه البلدان . ومن أجل تحقيق هذه الغايات ، باشر الاتحاد الأوروبي وبلدانه في لعب أدوار مختلفة في التحولات السياسية الجديدة الحاصلة في بلدان العالم العربي وجنوب المتوسط ، نشير لأهمها فيما يأتي:

1. الدور السياسي والعسكري:

ففيما يتعلق بالدور السياسي لأوروبا في التحولات السياسية الجديدة ببلدان العالم العربي وجنوب المتوسط انطلقا من عام 2011 ، فيمكن إبرازه من خلال التطرق لطريقة تعامل الطرف لأوروبي ، وعلى وجه الخصوص فرنسا التي تحتفظ بالهيمنة على منطقة المغرب العربي في خارطة تقاسم النفوذ بين القوى الأوروبية في بلدان جنوب حوض المتوسط ، مع هذه التحولات في تونس على سبيل المثال لا الحصر ، حيث أنه وأمام ما جرى بالساحة التونسية في بداية الحراك الجماهيري (انطلاقا من 17 ديسمبر 2010) ، وجدت فرنسا ومن خلالها أوروبا نفسها أمام إشكالية كبرى تتمثل في الموقف الحاسم والنهائي الذي يجب تبنيه اتجاه هذه الأحداث ، وذلك بين الاستمرار في التعامل مع نظام زين العابدين بن علي مع ما قد يترتب عن ذلك الموقف من أضرار على المصالح الفرنسية والأوروبية في حال نجاح الجماهير بإسقاط نظام بن علي ، وبين "مساندة" الحراك الجماهيري وما قد يترتب عن ذلك أيضا من أضرار على المصالح الفرنسية والأوروبية في تونس في حال فشلت هذه الجماهير في تغيير النظام السياسي الحاكم هناك قبل 14 جانفي 2011.⁽⁷⁾

(6) شريف عابدين ، مرجع سابق ، ص 11 .

(7) خليل سامي أيوب ، موقف الاتحاد الأوروبي من الثورات العربية ، (15/12/2014) ، ص 05 ، في :

<http://www.ahiwat.org.unknown.html>

وقد استمر هذا الترقب للأوضاع في تونس لغاية تاريخ 14 جانفي 2011 والذي تصادف مع فرار الرئيس التونسي الأسبق زين العابدين بن علي من تونس نحو منفاه في المملكة العربية السعودية، وهو التطور الحاسم الذي جعل فرنسا والاتحاد الأوروبي يتأقلمون مع الظروف السياسية الجديدة التي أخذت ترسم معالمها في بلدان العالم العربي وجنوب المتوسط انطلاقا من تونس. (8)

وعلى هذا الأساس، اجتمع وزراء خارجية بلدان الاتحاد الأوروبي في "بروكسيل" البلجيكية وذلك أسبوعين فقط من تاريخ خلع الجماهير التونسية للرئيس زين العابدين بن علي. وفي نهاية اجتماعهم، أعلنوا في بيان مشترك أن الاتحاد الأوروبي "يشيد برغبة التونسيين في إقامة نظام ديمقراطي مستقر ودولة قانون وتعددية سياسية في كنف الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية"، (9) وقد لخصت هذه الجملة انتقال في الموقف الفرنسي- الأوروبي لجهة الاستعداد للتعامل مع المستجدات السياسية التي فرضت نفسها في تونس، وهذا للحفاظ على مكاسب ونفوذ هذه الأطراف هناك، وبالتالي تم فرنسا وبالتالي أوروبا قلب صفحة نظام زين العابدين بن علي الذي لم يعد يساوي شيئا في المعادلة الجيوسياسية والحيوية- اقتصادية الأوروبية. وبناء على هذه الرؤية الفرنسية- الأوروبية الجديدة، استمرت ردود مختلف هيئات الاتحاد الأوروبي (المفوضية الأوروبية، وغيرها) في نفس الاتجاه.

أما في فترة المرحلة الانتقالية والتي امتدت لتاريخ الإعلان الرسمي عن نتائج الدور الثاني من الانتخابات الرئاسية التونسية بتاريخ 21 ديسمبر 2014، فقد ظهر الدور السياسي الذي لعبه الاتحاد الأوروبي ودوله في محاولة المشاركة في رسم معالم المرحلة الانتقالية بتونس من خلال الخطوات التالية: (10)

- المشاركة في مراقبة انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، حيث قامت المفوضية الأوروبية بنشر مراقبين لها في تونس قبل، أثناء وبعد انتخابات المجلس الوطني التأسيسي هناك.

- قيام المفوضية الأوروبية في تاريخ أكتوبر 2012، وذلك عقب قمة بلدان الخمسة + خمسة والتي التقى خلالها رئيس المفوضية الأوروبية آنذاك "مانويل باروزو" برؤساء دول وحكومات البلدان المغاربية الخمسة، بتعيين ممثل خاص للاتحاد الأوروبي في بلدان جنوب المتوسط (والذي يشمل تونس

(8) نفس المرجع، ص 06.

(9) نفس المرجع، ص 07.

(10) Aymeric CHAUPRADE, «Réponse de l'UE au printemps arabe : état des lieux deux ans après», Questions d'Europe, N°02, février 2013, pp. 07-10.

بدورها)، والذي شكّل بدوره لجان عمل من مستويات عليا في تونس وبقيّة بلدان جنوب المتوسط، والتي كُلفت بالتواصل مع السلطات التونسية المؤقتة والمجتمع المدني التونسي وبقيّة بلدان جنوب المتوسط ومراقبة التحولات الجديدة هناك عن كثب.

- زيادة الدعم المالي المخصّص لما يسمى أوروبا بـ"الصندوق الأوروبي لدعم الديمقراطية"، والذي تمّ استحداثه بعد عام 2011 والذي من أهدافه المعلنة "مساعدة" الحركات السياسية والمدنية على تحقيق النمو السياسي وكذا مراقبة عمل منظمات المجتمع المدني في الميدان.

- تكثيف الزيارات الرسمية للوفود الأوروبية المختلفة (من الاتحاد الأوروبي كمؤسسة ومن حكومات دوله)، ففي تاريخ 14 مارس 2012، قامت المستشار الألمانية "أنجيلا ميركل" بزيارة رسمية لتونس، أين اقترحت على الحكومة المؤقتة هناك "مساعدة" ألمانيا لتونس في إعداد الدستور التونسي الدائم خاصة منه الشق المرتبط بقضايا المجتمع المدني، البرامج التربوية وغيرها، وهو الاقتراح الذي تحفظ عليه المجتمع السياسي والمدني التونسي (الأحزاب السياسية، جمعيات المجتمع المدني، ...). واعتبروه محاولة للتدخل في الشأن الداخلي للبلاد، دون أن ننسى الزيارة التاريخية للرئيس الفرنسي الجديد "فرانسوا هولاند" لتونس أين ألقى خطابا في "المجلس الوطني التأسيسي" كأول رئيس فرنسي يزور تونس بعد عهد زين العابدين بن علي.

أمّا الدور العسكري لأوروبا في التحولات السياسية الجديدة ببلدان العالم العربي وجنوب المتوسط، فقد ظهر جليا في الحالة الليبية، فبالنظر لامتدادها الجغرافي الواسع، وشريطها الساحلي الرابط بين بلدان المغرب العربي من جهة، وبين بلدان المشرق العربي من جهة أخرى، وبكونها همزة وصل بين ثلاث قارات هي أفريقيا، آسيا وأوروبا، وبالنظر لقربها من الأسواق التجارية الدولية الهامة وبالنظر لجودة ونوعية نفطها، فإن ليبيا تتمتع بقيمة جيوسياسية وجيوستراتيجية قلّ نظيرها، وهو ما يفسّر التنافس الحاد الجاري بين الشركات الكبرى في العالم (بما فيها الأوروبية)، من أجل الظفر بحصص من موارد ليبيا الطاقوية وكذا حصص من طلباتها التسليحية.⁽¹¹⁾

وبالتالي، فإنّه من المستغرب اتخاذ كل من روسيا الفدرالية والصين موقف الحياد، عند التصويت في مجلس الأمن الدولي على القرار رقم 1973 والقاضي بفرض "منطقة حظر للطيران" على القوات الليبية الحكومية تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة في مارس 2011، وذلك لأنّه وفي العلاقات

(11) Bichara KHADER, «Libye : le contre paradigme d'une révolution heureuse», *Alternatives sud*, N°19, 2012, p70.

الدولية تظل المصلحة المحرك الأساسي لمواقف الدول وسلوكياتها فيما بينها، ففي مملكة البحرين مثلاً، ظلت الولايات المتحدة الأمريكية ساكنة على مطالب الجماهير هناك طيلة عامي 2011 و2012 والمطالبة بالإصلاحات السياسية الديمقراطية، وذلك لأنها (أي الولايات المتحدة الأمريكية) تحوز على قاعدة عسكرية لها في البحرين.

وكما سبق شرح ذلك، فإن السلطة السياسية القائمة في ليبيا قبل شهر أكتوبر 2011 (تاريخ قتل العقيد الليبي السابق معمر القذافي)، كانت تتقاسم خصائص سياسية كثيرة مع السلطة السياسية القائمة في كوريا الشمالية، فبالإضافة لسيطرة شخص "القائد" (معمر القذافي) على عملية صنع واتخاذ القرار العام، فإن ليبيا تفتقر تماماً لأيّة حياة سياسية أو جموعية، بالنظر لمنع تأسيس الأحزاب السياسية

الجمعيات والنقابات العمالية والتي نجد في مكانها ما كان يُسمى قبل أكتوبر 2011 في ليبيا "بالمؤتمرات الشعبية" والتي كانت تخضع لتسيير تشوبه الكثير من الفوضى. (12)

والوضعية نفسها نجدها في القطاع الاقتصادي، الذي وبالرغم من الإمكانيات الاقتصادية الطبيعية (ثروات النفط والغاز، . . .) والمالية (عائدات النفط) والتي كان من المفترض أن تجعل من ليبيا أحد "النموذج الاقتصادي" في إفريقيا وتضرب مثلاً في بناء اقتصاد صاعد، نوعي وخالق للثروة، نجد بدلاً من ذلك سيطرة نظام اقتصادي إقطاعي حول ليبيا الملكية عائلية خاصة يستفيد منها حصراً أفراد عائلة القذافي والمقربون منهم وذلك دون حسيب ولا رقيب.

وعليه مثل هذا الواقع السياسي، الاقتصادي والاجتماعي عوامل ساخنة لانفجار اجتماعي وجماهيري وشيك، انطلق بالتزامن مع الحراكين الشعبيين اللذين شهدتهما كل من تونس ومصر، واللذين لعبا دور المحفز للشعب الليبي الذي أطلق بدوره حراكاً جماهيرياً مطالباً برحيل السلطة السياسية القائمة بزعماء العقيد الليبي آنذاك "معمر القذافي"، إلا أنّ ليبيا لم تكن لا بتونس ولا بمصر اللتين وعلى الرغم من عنف أجهزة الأمن ضد المتظاهرين، إلا أنه لم يبلغ مستوى العنف الذي بلغه في ليبيا أين وصل لدرجة العقاب الجماعي لمعارضتي السلطة السياسية الحاكمة هناك. (13)

(12) Bichara KHADER, «Libye: le contre paradigme d'une révolution heureuse», Op. Cit, p72.

(13) Bichara KHADER, Le printemps arabe: un premier bilan, Paris: syllepse, 2012, p. 95.

هذا الوضع ، منح حجة (Alibi) للقوى الغربية وعلى رأسها فرنسا الساركوزية وذلك لتغيير موقفها اتجاه السلطة السياسية الحاكمة بزعامة القذافي في تلك الفترة ، والتي تصالحت معها (أي فرنسا) في إطار السياسة الخارجية الجديدة التي تبنتها ليبيا القذافي بدءاً من عام 2003 بعدما قام هذا الأخير بقبول جميع الشروط الاقتصادية والأمنية المفروضة عليه (دفع تعويضات مالية لضحايا الطائرة الأمريكية التي سقطت فوق لوكربي والطائرة الفرنسية التي سقطت فوق التشاد ، التخلي عن البرنامج النووي العسكري ، عقد صفقات طاقوية وتسليحية ضخمة مع بلدان أوروبية وغربية مختلفة وعلى رأسها فرنسا . . .) وهذا لعدة اعتبارات نذكر منها رغبة الأطراف الأوروبية (فرنسا ، . . .) والغربية في استغلال فرصة رد الفعل العنيف للسلطة السياسية الليبية اتجاه الجماهير لتبرير تغيير موقفها من السلطة القائمة آنذاك في ليبيا ، وذلك لتحقيق أغراض مصلحية أخرى وعلى رأسها وضع اليد مباشرة على الثروات الطاقوية الهائلة هناك وعدم الاكتفاء فقط بالصفقات التي توافق عليها أولاً السلطة السياسية الليبية بزعامة "القذافي" ، (بدليل أنه وبعد سقوط حكم القذافي تسربت وثائق سرية تشير لحصول فرنسا الساركوزية على مشاريع نفطية تصل لأكثر من 35% من احتياطات ليبيا من النفط) ناهيك عن مبررات أخرى منها المتعلقة بتخوف الأوروبيين من إمكانية تغيير موازين القوى الجيوسياسية ، الجيوإستراتيجية والاقتصادية لغير صالحهم بليبيا في مرحلة ما بعد القذافي ، إذا لم يتدخلوا للمشاركة في إسقاطه بدل ترك الساحة لقوى أخرى قد تستغل الوضع لإرساء أقدامها في ليبيا بعد القذافي ، وبالتالي إضعاف النفوذ الأوروبي هناك ، وهو ما جعلهم يقررون التخلي عن "القذافي" واستغلال الحراك الجماهيري ضده والطريقة العنيفة التي اتبعها ضد الجماهير من أجل لتدخل في ليبيا ، والمساهمة في وضع ترتيبات ما بعد نظام القذافي السياسي ، لضمان تواصل نفوذها مستقبلاً هناك وبالتالي تحقيق المقولة القائلة بأن الطغاة هم من يجلبون الغزاة .

وهكذا ، وأمام تصاعد الأحداث في ليبيا وانتشار الحراك الجماهيري الرفض لحكم العقيد الليبي آنذاك "معمر القذافي" ، ومع تواصل هذا الأخير في اعتماد طريقة القمع العسكري الشديد للمتظاهرين ، أخذت البلدان الأوروبية بزعامة فرنسا في مراجعة سياساتها اتجاهه ، إذ أنه وحتى أشد البلدان الأوروبية تعاملًا معه سابقاً ، كفرنسا ، انقلبت عليه وقادت عملية إقناع الرأي العام الأوروبي والدولي فيما بعد لإطلاق العملية العسكرية التدخلية في ليبيا بعد تبني مجلس الأمن الدولي للقرار رقم 1973 والذي هندسته فرنسا ، والقاضي بفرض "منطقة حظر للطيران" (No Fly Zone) فوق الأجواء الليبية وهو القرار الذي حوّله البلدان المتدخل (بقيادة فرنسا) والتي تحركت تحت مظلة حلف الناتو لتدخل عسكري مباشر باسم "مبدأ حماية حقوق الإنسان" .⁽¹⁴⁾

(14) خير الدين حسيب ، «الربيع العربي : نحو آلية تحليلية لأسباب النجاح والفشل» ، المستقبل العربي ، العدد 398 ، أبريل 2012 ، ص 64 .

ومع بداية شهر مارس 2011، أخذ الاتحاد الأوروبي بقيادة فرنسا بإطلاق نداء دولي فحواه أن قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1970 (والذي تم تبنيه بتاريخ 26 فيفري 2011)، والقاضي بفرض عقوبات سياسية، دبلوماسية، مالية واقتصادية على أعضاء النظام السياسي الليبي وأفراد أسرهم، لم يعد يجدي نفعا في وقف تستمر فيه القوات الحكومية الليبية في مساعيها "لدحر" الاحتجاجات الشعبية المعارضة لنظام "معمر القذافي"، وأنه وبناء على هذا الوضع يجب التوجه من جديد لمجلس الأمن الدولي، بغية استصدار قرار جديد تحت الفصل السابع، يقضي بفرض "منطقة حظر للطيران" على الإقليم الجوي والبحري الليبي. (15)

ولتحقيق هذه الغاية، احتاجت فرنسا للتحرك على مستويين إثنين لحشد الدعم لمقترحها قبل التوجه لمجلس الأمن الدولي، المستوى الأوروبي، أين دعا كل من الرئيس الفرنسي في تلك الفترة "نيكولا ساركوزي" ورئيس الوزراء البريطاني "دافيد كامرون" في رسالة مشتركة وجهها بتاريخ 10 مارس 2011 لرئيس المجلس الأوروبي "هيرمان فان رومبوي"، أين عبّر فيها عن دعمهما لما أسمياه "جهود" المجلس الوطني الانتقالي الليبي (CNT) والموجود مقره في مدينة "بنغازي" شرق ليبيا في سبيل التحضير لحكومة ليبية تمثيلية ومسؤولة، بل وذهب الرئيس الفرنسي آنذاك "نيكولا ساركوزي" أبعد من هذا المستوى عندما أعلن في نفس التاريخ اعتراف فرنسا بالمجلس الوطني الانتقالي الليبي بصفته ممثلا شرعيا للدولة وللشعب الليبيين. (16)

وفي اليوم الموالي، أي بتاريخ 11 مارس 2011، قام الرئيس الفرنسي آنذاك "نيكولا ساركوزي" وبدعم من بريطانيا بتقديم طلب مساندة سياسية ودبلوماسية من الاتحاد الأوروبي، وذلك لدعم جهودها (جهود فرنسا) الرامية لفرض "منطقة حظر جوي للطيران" على ليبيا عبر مجلس الأمن الدولي.

أما على المستوى الثاني، فقد تكفّلت به مسؤولية السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية آنذاك "كاثرين آشتون"، والتي التقت في زيارة لها لمصر، بداية شهر مارس، مع أمين عام الجامعة العربية في تلك الفترة "عمرو موسى"، هذه الزيارة التي تمت بهدف تنسيق المواقف الداعمة "لفرض منطقة حظر جوي للطيران" على ليبيا بين ثلاثة أطراف أساسية هي مجلس التعاون الخليجي والذي يادر في تاريخ 08 مارس 2011 لدعوة الجامعة العربية لمساندة فكرة "الحظر الجوي" على ليبيا، وكل هذا برعاية وتخطيط فرنسي وبريطاني مسبق الغاية منه الحصول على غطاء شرعي من الجامعة العربية تتوجه به نحو

(15) خير الدين حسيب، «الربيع العربي : نحو آلية تحليلية لأسباب النجاح والفشل»، المرجع السابق، ص 11.

(16) Julian FLOGATHIER, «L'intervention militaire en Libye et ses implications sur l'E - rope de la défense», Questions d'Europe, N°09, septembre 2012, p17-19.

مجلس الأمن الدولي ، وهو ما حصل ، إذ أنه وبعد يوم واحد فقط من دعوة فرنسا وبريطانيا الاتحاد الأوروبي لدعم المبادرة الفرنسية لفرض "منطقة حظر جوي للطيران" على ليبيا بتاريخ 11 مارس 2011 ، قامت الجامعة العربية في اليوم الموالي (أي في 12 مارس 2011) ، بدعوة مجلس الأمن الدولي لفرض "منطقة الحظر الجوي" بدعوة "حماية" المدنيين من أعمال العنف التي تمارسها قوات الجيش التابعة لحكومة معمر القذافي .⁽¹⁷⁾

وهكذا ، وفي تاريخ 17 مارس 2011 ، أقرّ مجلس الأمن الدولي القرار رقم 1973 والمتضمن فرض "حظر للطيران" على ليبيا وذلك بموافقة 10 دول من أصل 15 دولة عضو في مجلس الأمن ، بينما قامت كلن من ألمانيا ، البرازيل ، الصين ، الهند وروسيا الفدرالية بالامتناع عن التصويت .

وفي تاريخ 19 مارس 2011 ، قام تحالف دولي مشكل من 19 دولة معظمها من الاتحاد الأوروبي ، بتنفيذ أولى الغارات الجوية العسكرية على ليبيا بقيادة فرنسا التي بادرت للبدء بالغارات الجوية في عملية عسكرية أطلقت عليها إسم: "الأرمطون" (Harmattan) ، وذلك قبل أن يتم تحويل هذه العمليات في الأيام الموالية لقيادة حلف الناتو والذي واصل العمليات هناك حتى العشرين من أكتوبر 2011 ، تاريخ مقتل العقيد الليبي معمر القذافي .

2. الدور الاقتصادي والاجتماعي :

والذي يمكن استعراضه فيما يلي :

- سياسة الجوار الأوروبية الجديدة (PEV Renouvelée) : والتي تقوم على مبدأ "المفاضلة والتميز" أو مبدأ "المزيد من أجل المزيد" ، والذي يسمح حسب الطرف الأوروبي بزيادة "دعمه" المالي المخصص لبلدان الجوار الأوروبي التي انضمت لسياسة الجوار الأوروبية الجديدة (PEV Renouv - lée) ، حسب مدى "التزام" كل دولة بالمضامين السياسية ، الاقتصادية والاجتماعية (الإصلاحات السياسية ، الإصلاحات الإدارية ، الانفتاح الاقتصادي ، خلق مناصب الشغل ، . . .) التي تتضمنها خطة العمل (Plan D'Action) الخاصة بها في إطار سياسة الجوار الأوروبية الجديدة ، بمعنى كلّا

(17) ⁰ Julian FLOGATHIER, Op. Cit, p20.

"التزمت" دولة جنوب متوسطية معيّنة بتنفيذ المضامين السياسية، الاقتصادية والاجتماعية لخطة العمل الخاصة بها، كلما تلقت مزيداً من "الدعم" المالي من طرف الاتحاد الأوروبي والعكس صحيح. (18)

وفي إطار سياسة الجوار الأوروبية الجديدة، قام الاتحاد الأوروبي برصد غلاف مالي إضافي قدره 01 مليار يورو للفترة الزمنية الممتدة بين 2011 إلى 2013، إضافة لزيادة معدل قروض "البنك الأوروبي للاستثمار" (BEI)، الموجهة لبلدان الجوار الأوروبي (بما فيها بلدان جنوب المتوسط) وذلك بحوالي 1.15 مليار يورو، أما في إطار الفترة المتراوحة بين 2014 و2020 فقد رصد الاتحاد الأوروبي غلafa ماليا قدره 18 مليار يورو مخصصة "لتطبيق" برامج سياسة الجوار الأوروبية الجديدة في هذه الفترة، (19) وذلك في إطار ما يسمى "بالآلية الأوروبية للجوار" (ENI)، وكذا "آلية تسهيل الاستثمار" (ENP)، والتي تترج بين القروض والمنح لتمويل الاستثمارات في البلدان المجاورة للاتحاد الأوروبي، وذلك في إطار سياسة الجوار الأوروبية الجديدة، إضافة "لتعزيز" دور المجتمع المدني في مختلف الدول المنخرطة في هذه السياسة عبر تخصيص غلاف مالي قدره 22 مليون يورو لتمويل المنظمات غير الحكومية (ONG) والجمعيات النشطة في بلدان الجوار الأوروبي، في الفترة الممتدة بين 2011 و2013. (20)

- برنامج دعم الشراكة والإصلاح والنمو الشامل "ربيع" (Spring Program): وتتركز المبادرات التي يدعمها برنامج "الربيع" (Spring) والذي تمّ استحداثه بعد عام 2011، على سياستين جديدتين للاتحاد الأوروبي اتجاه بلدان الضفة الجنوبية للمتوسط (نظرياً على الأقل)، ويتعلق الأمر "بدعم التغيير السياسي" من جهة في بلدان ما يسمى بالربيع العربي وذلك بتحقيق نتائج ملموسة في مجال حقوق الإنسان، الحريات السياسية، حق التجمع، حرية التعبير وسيادة القانون، وكذا "دعم" النمو الشامل والمستدام والتنمية الاقتصادية من جهة أخرى، وذلك عبر المساعدة في توفير إطار تنظيمي أفضل للأعمال الاقتصادية في البلدان الجنوب متوسطية التي تعرف تحولات سياسية جديدة (ما يُعرف بالربيع العربي)،

(18) Union européenne, «le nouvel instrument de la politique européenne de voisinage : un soutien accru aux partenaires de l'UE», (09/02/2015), pp03-04 : <http://www.europa.eu/pressreleaseaction.do?memo>

(19) Union européenne, Op.Cit, p. 06.

(20) آلية الجوار للمجتمع المدني، (2015/02/09)، ص. 02، في: <http://www.enpi-info.eu/mainmed.php?id396type>.

زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تحسين المستوى المعيشي للسكان والرفع من نسب النمو الاقتصادي في هذه البلدان عبر تعزيز الاستثمارات. (21)

وقد خصّص الاتحاد الأوروبي غلافًا ماليًا قدره 350 مليون يورو للفترة الممتدة بين 2011 و2012 ضمن هذا برنامج والذي تقرّر توزيعه كما يلي: (22)

× تقديم 65 مليون يورو سنة 2011.

× تقديم 285 مليون يورو سنة 2012.

وقد تحصلت كلن من تونس، مصر، المغرب الأقصى والأردن على "الدعم" المالي للاتحاد الأوروبي الموجه لبلدان جنوب المتوسط في إطار برنامج "الربيع عام 2011، بينما تحصلت بقية البلدان على "الدعم" الموجه لها في إطار هذا البرنامج في العام الموالي (عام 2012).

– إطلاق مفاوضات التوصل لاتفاقية التبادل التجاري الحرّ، العميق والكامل (ALEAC): ففي ديسمبر 2011، أقرّ الاتحاد الأوروبي بإقامة ما أسماه منطقة التبادل التجاري الحرّ، العميق والكامل (ALEAC)، مع بلدان جنوب المتوسط التالية: تونس، مصر، الأردن والمغرب الأقصى، وقد بدأت المفاوضات بين الاتحاد الأوروبي والمغرب الأقصى مثلاً، انطلاقاً من جانفي 2013، وذلك بعد دخول اتفاق تحرير المبادلات التجارية الزراعية والفلاحية حيّز التنفيذ بين هذين الطرفين بدءاً من أكتوبر 2012. (23)

والاختلاف الموجود بين منطقة التبادل التجاري الحرّ، العميق والكامل (ALEAC)، وبين منطقة التبادل التجاري الحر الأوروبية – المتوسطية (ZLE) والتي تم إطلاقها في إطار مسار برشلونة بداية من العام 1995، يتمثل في أنّ الأولى (ALEAC) تعتمد على التحرير التام للمبادلات التجارية في سلعة

(21) () European Union, «EU response to the Arab spring: the spring program?», (09/02/2015), p. 01: <http://www.europa.eu/rapid/press-release-memo-11636-en-htm>

(22) ⁰ Ibid, p. 03.

(23) ⁰ Timo BEHR, «Après la Révolution : l'UE et la transition Arabe», *Eclairages*, N°63, Mars 2013, p. 136-167.

واحدة أو مجموعة من السلع المعيّنة فقط والمحدّدة سلفا بين الطرفين ، وبالتالي فالتحرير لا يشمل جميع المبادلات مثل ما تصبو إلى تحقيقه أوروبا في إطار الثانية (ZLE). (24)

إلا أنّ هذه الإجراءات المالية ، الاقتصادية والاجتماعية التي تبناها الاتحاد الأوروبي حيال بلدان جنوب المتوسط انطلقا من عام 2011 ، في إطار استجابته للتحولات السياسية الجديدة ببلدان العالم العربي وجنوب المتوسط (أحداث ما يعرف بالربيع العربي) تبقى تعاني من عدّة سلبيات جعلتها ناقصة الفعالية على اقتصاديات بلدان جنوب المتوسط وذلك بسبب:

- عدم إشراك بلدان جنوب المتوسط في عملية بناء وبلورة مختلف المبادرات والإجراءات المالية ، الاقتصادية والاجتماعية التي بادر بها الاتحاد الأوروبي اتجاه بلدان جنوب حوض المتوسط ، وبالتالي فإنّ محتوى هذه المبادرات والإجراءات لا يخدم بالضرورة مصالح وتطلعات وحاجيات بلدان جنوب المتوسط الاقتصادية والاجتماعية بقدر ما يخدم مصالح ومآرب الجهة الأوروبية التي انفردت بإملائها على بلدان جنوب المتوسط ، دون إعطائها فرصة التعبير عن حاجاتها التنموية المختلفة .

- تواضع الأغلفة المالية (من منح ، مساعدات ، قروض ، . . .) المرصودة من طرف الاتحاد الأوروبي في مختلف الآليات التي أقرها لبلدان جنوب المتوسط بعد عام 2011 (كألية الجوار والشراسة غلاف 2011-2013 ، وغيرها ، . . .) بالمقارنة مع الخسائر الاقتصادية التي خلّفتها أحداث ما يُعرف بالربيع العربي في عديد بلدان جنوب المتوسط ، بحيث تشير العديد من الإحصائيات وعلى رأسها إحصائيات صندوق النقد الدولي (FMI) لعام 2012 وحدها ، أنّ الخسائر الاقتصادية المتراكمة على المالية العامة (Finance publique) لهذه البلدان بين جانفي 2011 وسبتمبر 2011 فقط ، قد بلغت في ليبيا ، سوريا ، مصر وتونس وحدها ما يتجاوز 55.84 مليار دولار أمريكي في الوقت الذي لا تتعدى فيه الأغلفة المالية الأوروبية المرصودة جميعها لبلدان جنوب المتوسط مستوى 20 مليار يورو على الأكثر .

- تكريس هذه المبادرات والإجراءات الأوروبية الجديدة اتجاه بلدان جنوب المتوسط (سياسة الجوار الأوروبية الجديدة ، . . .) لمبدأ التمييز السلبي ، وهو ما ساهم في زيادة تعميق الطابع التفكيكي والتجزئي الذي يميّز أصلا العلاقات القائمة بين بلدان جنوب المتوسط فيما بينها ، إذ أنّ قيام الاتحاد الأوروبي انطلاقا من عام 2011 ، بمنح مكانة (وضع) "الشريك المتقدم" (Statut privilégié) لتونس والأردن واستثناء بلدان جنوب متوسطية أخرى من نفس الامتياز كالجائر ، مصر وغيرها يؤكّد قيام الاتحاد الأوروبي باستغلال أحداث ما يسمى بالربيع العربي لتكريس المزيد من التفرقة والتشتيت بين بلدان

(24) Ibid, p. 138.

جنوب المتوسط ، وهو ما يخدم الأهداف الأوروبية الساعية للاستثمار في هذه الأحداث ، وذلك لفرض أجندتها المصلحية على بلدان جنوب المتوسط المفككة والمنقسمة أصلا .

III. انعكاسات التحولات السياسية الجديدة بالعالم العربي على العلاقات الأوروبية-المتوسطية

بعد مرور أربعة سنوات على انطلاق التحولات السياسية الجديدة بالعالم العربي 2011-2015 ، أخذ يظهر جليا ما تركته من آثار أمنية ، اقتصادية وإنسانية على العلاقات بين بلدان ضفتي حوض البحر الأبيض المتوسط ، والتي يمكن الإشارة إليها على سبيل المثال لا الحصر في العناصر الثلاثة الموالية:

أ- تصاعد النشاطات الإرهابية في بلدان حوض المتوسط وظهور تنظيمات جهادية جديدة:

فمنذ الأيام الأولى لانطلاق الحراك الجماهيري التي شهدتها غالبية البلدان العربية والجنوب متوسطية ، أخذ العديد من الباحثين يُحذرون من إمكانية استغلال التنظيمات الإرهابية (تنظيم القاعدة بفروعه المختلفة ، . . .) لحالة الفوضى والتفكك الأمني الذي نتج عن الاضطرابات السياسية التي رافقت التحولات السياسية الجديدة ببلدان العالم العربي وجنوب المتوسط انطلاقا من نهاية العام 2010 ، لغرض مضاعفة هذه التنظيمات الإرهابية لنشاطاتها وتوسيعها وذلك بالشكل الذي تهدد به السلم والأمن في حوض البحر الأبيض المتوسط .

ففي المغرب العربي (جنوب غرب حوض المتوسط) ومنذ شهر فيفري 2011 ، أخذت مجموعة من المتغيرات التحليلية الدالة على بدء "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" (AQMI) بتفعيل نشاطه ومحاوله تنفيذ أجندياته عبر بثه لشريط مصوّر في فيفري 2011 ، يظهر فيه "زعيم" تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي آنذاك "عبد المالك دروكدال" وهو يدعو الشعب التونسي لإقامة دولة على أساس ما يعتبره الشريعة الإسلامية ، تكون كجبهة أمامية لمقاومة ما يسميه بالصلبيين (الأوروبيين ، . . .) وطردهم من كل بلاد المسلمين حسب تعبيره .⁽²⁵⁾

وبعد سقوط نظام "معمر القذافي" ، وفي ظل غياب تأثير وهيبة الدولة في ليبيا في المرحلة الموالية لسقوط سلطة القذافي السياسية ، أخذ السلاح ينتشر بكثرة لدى العائلات والتيارات والأحزاب ، بل وأصبحت ترسانة القذافي العسكرية مصدرا لثراء كبير لأمرء الحرب وفي مقدمتها التيارات الإسلامية

(25) Jaques FREMEAUX et al, « Menaces en Afrique du nord et au Sahel et sécurité globale de l'Europe », Paris : Ellipses, 2014, p28.

بمختلف تفرعاتها، وهو ما أغرى القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي لتتمركز في ليبيا بعد هروب العديد من عناصرها من شمال مالي في جانفي 2013 بعد التدخل الفرنسي هناك. (26)

وقد استغلت عديد التيارات والتنظيمات الجهادية حالة الفوضى الأمنية في ليبيا وغياب الدولة، لإقامة مراكز تدريب وتجنيد لها هناك، أين تمّ تجنيد آلاف المقاتلين الذين تمّ إرسالهم للقتال بسوريا، العراق كما تمّ تخصيص عناصر أخرى لتسريبهم نحو تونس، الجزائر والساحل الإفريقي لتنفيذ هجمات واغتيالات إرهابية، لتصبح بذلك ليبيا مركزا حيويا لتصدير الإرهاب لبلدان حوض المتوسط والساحل الإفريقي في ظل غياب سلطة مركزية قوية في البلاد.

وبالتالي، فإنّ وصول السلاح الليبي لأيدي مثل هذه التنظيمات الإرهابية قد يكون له انعكاسات أمنية بالغة الخطورة على السلم والأمن في بلدان حوض المتوسط، إذ قد تُستخدم ضدّ مصالح الدول الأوروبية في بلدان المغرب العربي والساحل الإفريقي كتفجير مقرات الشركات الأوروبية النشطة في هذه البلدان، ناهيك عن توظيف البعض من تلك العصابات لتعريض الملاحة الجوية والبحرية (الضائعات والسفن الجنوب متوسطية والأوروبية) للخطر (إسقاط الطائرات المدنية، اختطافها، ...)، أو استعمال هذه الأسلحة لاختطاف السياح الأوروبيين وأخذهم كرهائن مقابل دفع الفدية أو قتلهم.

بدليل أنّه، وبين عامي 2011 و 2015، حدث عديد العمليات الإرهابية في بلدان المغرب العربي استهدفت اغتيال سياح غربيين وأوروبيين، إذ أنّه، وفي تونس وبتاريخ 30 أكتوبر 2013، نفذت أحد التنظيمات الإرهابية بتونس تفجيرا في مركب سياحي بمدينة "المنستير" أدى لمقتل عديد السياح الأوروبيين، وفي 22 سبتمبر 2014، قامت أيضا جماعة إرهابية (والمسماة جند الخلافة في أرض الجزائر) باختطاف وقتل سائح فرنسي (ارفي جوردال) في جبال جرجرة الواقعة بين ولايتي تيزي وزو والبويرة شمال الجزائر، وفي شهر مارس 2015 قُتل 17 سائحا غريبا وأوروبيا في عملية احتجاز للرهائن بمتحف "باردو" وسط العاصمة التونسية. (27)

(26) أعلية علاني، «ليبيا والمخاطر الأمنية: صراع الأجنحة ومستقبل الصدام بين حفر والتيار الإسلامي»، مجلة المجلة، العدد 56، القاهرة، سبتمبر 2014، ص-ص 26-27

(27) Mourad KEZZAR, «Tourisme maghrébin face à la menace terroriste», Journal LIBE - TE, N°6881, 29 Mars 2015, p. 06

وهكذا، تحصى البلدان المغاربية وذلك حتى كتابة هذه الأسطر على الأقل، و بالإضافة لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والفروع المرتبطة به، عديد التنظيمات الإرهابية الأخرى والتي برزت للوجود بعد نهاية العام 2010، على غرار تنظيم "غرفة عمليات ثوار طرابلس"، والذي يسيطر على العاصمة الليبية طرابلس ويعتقد أنه من يقف وراء عملية اختطاف رئيس الوزراء الليبي الأسبق "علي زيدان"، "كتيبة شهداء 17 فبراير"، "كتيبة راف الله السحاتي"، إمارتا "درنة وبرقة" الإسلاميتين وهما جماعتان جهاديتان تسيطران على مدينتي "درنة" و"برقة" في الشرق الليبي، "كتيبة شهداء أبو سليم" إضافة "لجماعة تحكيم الدين" والتي تأسست العام 2013 بمدينة بنغازي الليبية. (28)

أما بالنسبة لجماعة "أنصار الشريعة" والتي تأسست العام 2012، والتي ينسب لها قتل السفير الأمريكي بليبيا، فتتمركز عناصرها أساسا في مدن "درنة"، "بنغازي"، "طرابلس"، "أجدايا"، و"سرت" بليبيا، وتضم الجماعة في صفوفها عناصر مغاربية وإفريقية، وفي شهر ماي 2014، أعلنت هذه الجماعة توحيد نشاطاتها وهياكلها مع فرع جماعة "أنصار الشريعة" النشطة بتونس. ولقد تصادفت عملية الانتشار السريع لعناصر هذه الجماعة (أي أنصار الشريعة) مع فترة "الارتقاء" الأمني التي شهدتها تونس في عهد حكومة "الترويكا" بقيادة حركة النهضة الإسلامية، التي كانت تشجع رموز "جماعة أنصار الشريعة" في العام 2012 على المشاركة العلنية في العملية السياسية بدعوى تطويعهم ونزع راديكاليتهم (29)، كما استفادت كذلك هذه الجماعة من فترة حكم الإخوان المسلمين بمصر بين العام 2012 لغاية جويلية 2013، مما سمح لها (أي أنصار الشريعة) بالتوسع شرقا وربط علاقات مع تنظيم "أنصار بيت المقدس" الإرهابي النشط في شبه جزيرة سيناء المصرية، والذي قتل عشرات الجنود المصريين هناك بين العام 2012 و 2015 على الأقل.

وفي هذا الصدد، يجب الإشارة إلى أن هنالك تناقضا أوروبيا في طريقة التعامل مع التنظيمات الإرهابية النشطة في بلدان العالم العربي وجنوب المتوسط، إذ أنه ولغاية العام 2014 تاريخ الإعلان عن تشكيل "تحالف دولي" تشارك فيه البلدان الأوروبية لضرب التنظيمات الإرهابية المتواجدة في كلن من سوريا والعراق، وعلى رأسها تنظيمي "الدولة الإسلامية في العراق والشام" (داعش) و"جبهة النصرة"، كانت أوروبا وفي الوقت الذي تعلن فيه العداء المطلق للجماعات الإرهابية المنطوية تحت لواء "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" (AQMI)، وغيرها، والنشطة في بلدان المغرب العربي والساحل

(28) أعلية علاني، مرجع سابق، ص 10.

(29) Jean Pierre ESTIVAL, «l'Europe face au printemps arabe : de l'espoir à l'inquiétude», Paris, L'Harmattan, 2014, pp. 65-66.

الإفريقي، نجد أنها وعلى نقیض هذا ساهمت ولو بطريقة غير مباشرة وغير علنية في نمو وتطور العديد من التنظيمات الإرهابية في سوريا بين العامي 2011 و 2014 وفي مقدمها "داعش" و "جبهة النصرة" بدعوة أنهما تنظيمان يشاركان في قتال الحكومة السورية (أي لهما نفس العدو)، وبالتالي لا ضير في غض البصر عنهما، وهذا حتى تاريخ استنتاج الأوروبيين بداية نمو خطر التنظيمات الإرهابية في سوريا ووصولها لتهديد الأمن القومي والمصلحي الأوروبي (تجنيد أوروبيين للقتال ضمن تنظيم الدولة الإسلامية، القيام ببعض العمليات الإرهابية داخل أوروبا، عودة بعض مقاتلي تنظيمي الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة من سوريا والعراق للبلدان الأوروبية التي ذهبوا منها، وبالتالي تصاعد خطر إمكانية تشكيلهم لخلايا إرهابية داخل أوروبا لاستهداف الأمن الأوروبي...) وهو ما قادم لتغيير موقفهم من تنظيمي الدولة الإسلامية وجبهة النصرة واتخاذ قرار المواجهة معهما بعد العام 2014.

ب- تزايد التبعية التجارية الجنوب متوسطية لأوروبا:

بفعل انعدام قاعدة صناعية وزراعية متطورة ونشطة في معظم بلدان جنوب المتوسط (ضعف البنى التحتية الصناعية والزراعية وحتى الخدماتية، قلة الإنتاج الصناعي والزراعي، قلة استخدام التكنولوجيا في الميدان الصناعي والزراعي،...)، فقد مثل هذا الوضع أحد العوامل التي قادت لميلاد علاقة تبعية اقتصادية لبلدان جنوب المتوسط اتجاه أوروبا، إذ أنه وبسبب التخلّف الصناعي، الزراعي والتكنولوجي الذي تعاني منه هذه البلدان، فقد تحولت لكيانات مفتقدة لتحقيق الاكتفاء الذاتي في معظم حاجاتها الصناعية، الغذائية والزراعية، بدليل أن بعض الدراسات على غرار تقرير "برنامج الأمم المتحدة للتنمية" (PNUD) لعام 2014، يشير لكون أن 70% من السرعات الحرارية التي يستهلكها الفرد الواحد في بلدان جنوب المتوسط يتم استيرادها من الأسواق الأجنبية.⁽³⁰⁾

هذه الوضعية أدركتها ووعتها البلدان الأوروبية والتي حرصت على الدوام لاستغلالها لبناء علاقات تجارية أوروبية - متوسطية تقوم على طابع عمودي (Vertical) لصالح الطرف الأوروبي، وهذا عبر عدة أدوات اقتصادية، قانونية، سياسية وجيو سياسية حاولت أوروبا استغلالها لجعل بلدان جنوب المتوسط ملحقا تجاريا وسوقا لصبّ منتجاتها المختلفة دون قيود، ومن أبرز هذه الأدوات نجد اتفاقيات "الشراكة" الثنائية والتي أبرمها الاتحاد الأوروبي مع كل دولة جنوب متوسطية على حدى انطلاقا من عام 1995 (في إطار مسار برشلونة). هذه الاتفاقيات الثنائية التي راعى فيها الجانب الأوروبي بناءها

(30) Jean louis REIFFERS, «Note sur le commerce euro-méditerranéen», (12/05/2015),

p17 : <http://www.euro-med.blog.fr/spot/euromed-trib00760808>

بمختلف حاجاتها الاستهلاكية، وهو الوضع الذي قاد لتنامي التبعية التجارية لبلدان جنوب المتوسط لصالح أوروبا بعد مرحلة ما يسمى بأحداث الربيع العربي.⁽³³⁾

ت- تصاعد ظاهرة الاتجار غير الشرعي بالبشر من بلدان جنوب المتوسط نحو أوروبا:

لقد ساهمت التحولات السياسية الجديدة (أحداث ما يعرف بالربيع العربي) في تصاعد وتوسع ظاهرة الاتجار غير الشرعي بالبشر من بلدان جنوب المتوسط والساحل الإفريقي نحو البلدان الأوروبية،⁽³⁴⁾ إذ أنه وبعد التدخل العسكري المباشر في ليبيا وغير المباشر في سوريا، أحصت المنظمة الأوروبية لحقوق الإنسان في تقريرها الصادر عام 2014، أن نسبة هامة من أطفال ونساء كل من ليبيا وسوريا، إضافة لنسب من اللاجئين الفارين من الحرب في هذين البلدين، يتم استغلالهم كسلعة للمتاجرة بهم في السوق الدولية غير الشرعية لما يعرف بالنخاسة⁽³⁵⁾ (الاتجار بالبشر)، حيث تشير الإحصائيات المقدمة من طرف هذا التقرير السابق الذكر، إلى أنه يتم سنويا إحصاء حوالي 1240 طفل مُهرَّب من ليبيا وسوريا وحدهما (دون بلدان الساحل الإفريقي وخاصة منها مالي التي شهدت بدورها منذ 2012 حرب انفصالية في شمال البلاد تبعتها تدخل فرنسي انطلاقا من جانفي 2013)، أين يتم نقلهم بطرق مختلفة (بحرا وبرا) عبر الحدود مع تركيا باتجاه دول البلقان الأوروبية خاصة بلغاريا، ألبانيا وغيرها نحو اليونان التي تعاني قوانينها من ثغرات مختلفة تسمح بمنح الجمعيات والمنظمات غير الحكومية المختلفة النشطة رسميا في ميدان رعاية الأطفال اليتامى ومجهولي النسب والعائلة وكذا أطفال ونساء المناطق التي تشهد نزاعات مسلحة داخلية وإقليمية (مثل ما هو الوضع عليه في ليبيا، سوريا، . . . منذ العام 2011) تصاريح رسمية (Autorisations) تسمح بنقل هؤلاء (الأطفال، النساء، . . .) للوجهة التي تراها هذه الجمعيات والمنظمات "الأنسب" لهم، ما جعل منظمات من نظيرات "سفينة نوح" (Noeh de Arche) غير الحكومية ذات الأصول الفرنسية تُحوّل نشاطها باتجاه بلدان شمال إفريقيا والشرق الأوسط بعد العام 2011، وهذا بعد أن كانت تركز سابقا على "رعاية" الأطفال في جنوب السودان وإقليم "دارفور"

(33) Ibid, p. 42.

(34) Hala NAUFAL, «La situation des réfugiés et travailleurs syriens au Liban suite aux soulèvements populaires en Syrie», *Sociopolitique*, N°73, Juin 2014, p. 14.

(35) Emilie DERENNE, «Le trafic illicite de migrants en Méditerranée : Une Menace criminelle sous contrôle» *Collection Études*, N°2265, Février 2013, p. 17.

السوداني أين أصدرت الحكومة السودانية قرارا بمنع نشاط هذه المنظمة في السودان بعد اتهامها بتهريب أطفال "دارفور" نحو "التشاد" لبيعهم لعائلات أوروبية وغيرها مقابل مبالغ مالية محدّدة. (36)

خاتمة

من خلال ما سبق التطرق إليه ، نستنتج أنّ الحراك الجماهيري الذي انطلق في عديد بلدان العالم العربي وجنوب المتوسط مع نهاية العام 2010 ، وذلك للمطالبة بتغيير الأوضاع السياسية ، الاقتصادية والاجتماعية المزرية القائمة هناك (الديمقراطية ، التنمية ، تحسين المستويات المعيشية ، . . .) قاد لظهور مجموعة من التحولات السياسية التي لا تعبّر بالضرورة عن تحقّق طموحات الجماهير المفجرة للأحداث هناك أوّل مرّة ، إذ أنّه وبالنظر للأهمية الجيوسياسية والاقتصادية للمنطقة العربية والجنوب متوسطية في خارطة المصالح الدولية ، سارعت القوى العظمى العالمية وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي وبلدانه (خاصة منها فرنسا) للاهتمام بهذه التحولات العربية والجنوب متوسطية الجديدة ، والتدخل فيها بغية تحويلها عن مسارها الأصلي ، من خلال لعبه لدور سياسي ، عسكري ، اقتصادي وإنساني ضمن عبء استرجاع هذه التحولات والدفع بها في الاتجاه الذي يخدم استمرار الطابع العمودي وغير التوازني الذي يخدم الطرف الأوروبي في علاقاته مع بلدان جنوب المتوسط ، وهو ما ظهر جليا في أولى الانعكاسات الاقتصادية والتجارية للتحولات السياسية الجديدة ببلدان العالم العربي وجنوب المتوسط ، والتي (أي هذه التحولات) ساهمت في تعميق التبعية الاقتصادية عموما والتجارية خصوصا لبلدان جنوب المتوسط اتجاه أوروبا .

ومن هنا ، أخذت الأوضاع العامة (الأمنية ، السياسية ، الاقتصادية ، وغيرها . . .) والتي رشحت عن التحولات السياسية الجديدة ببلدان العالم العربي وجنوب المتوسط ، تشير بقوة لسيناريو مستقبلي تقوم فيه العلاقات الأوروبية - المتوسطية على أسس غير متوازنة لصالح الطرف الأوروبي الذي سيواصل العمل ، من خلال استغلال هذه التحولات ، على استكمال بناء ميزان قوى أوروبي - متوسطي تميل فيه الكفة للجهة الأوروبية في جميع المجالات ، وعلى رأسها خاصة المجال الاقتصادي .

(36) Philippe CHASSAGNE, «La corruption, Condition essentielle du trafic des êtres humains», Confluences méditerranée, N°42, Été 2014, p. 71.

المراجع

1. أعلية علاني، "ليبيا والمخاطر الأمنية: صراع الأجنحة ومستقبل الصدام بين حفتر والتيار الإسلامي"، مجلة المجلة، العدد 56، سبتمبر 2014.
2. أفاية محمد نور الدين، "القوى الاجتماعية للثورة" المستقبل العربي، العدد 398، أبريل 2012.
3. آلية الحوار للمجتمع المدني، (2015/02/09)، ص 02، في:
4. حسيب خير الدين، "الربيع العربي: نحو آلية تحليلية لأسباب النجاح والفشل"، المستقبل العربي، العدد 398، أبريل 2012.
5. حسيب خير الدين، "حول الربيع العربي: الدروس المستفادة"، المستقبل العربي، العدد 386، أبريل 2011.
6. خليل سامي أيوب، موقف الاتحاد الأوروبي من الثورات العربية، (15/12/2014)، ص 05، في: <http://www.ahiwat.org.unknown.html>
7. شريف عابدين، "الاتحاد الأوروبي والبحث عن دور تحت ظلال الثورات العربية"، دراسات شرق أوسطية، العدد 50، 2012. <http://www.enpi-info.eu/mainmed.php?id396type>
8. ABDELAZIZ Fayçal, "Le point sur la situation économique dans la région Moyen-Orient et Afrique du nord", L'actuel international, N°136, mars 2012.
9. BEHR Timo, "Après la Révolution : l'UE et la transition Arabe", Éclairages, N°63, Mars 2013.
10. CHASSAGNE Philippe, "La corruption, Condition essentielle du trafic des êtres humains", Confluences méditerranée, N°42, Été 2014.
11. DERENNE Émilie, "Le trafic illicite de migrants en Méditerranée : Une Menace criminelle sous contrôle " Collection Etudes, N°2265, Février 2013.

12. EL FASSI Ayoub, "La transition Démocratique, conception à revisiter : le cas du Maroc", Revue marocaine de sciences politiques, N° :01, Maroc, hiver 2011.
13. ESTIVAL Jean Pierre, l'Europe face au printemps arabe : de l'espoir à l'inquiétude, Paris, L'Harmattan, 2014.
14. European Union, "EU response to the Arab spring: the spring program?", (09/02/2015), p01: <http://www.europa.eu/rapid/press-release-memo-11636-en-htm>
15. FREMEAUX Jaques et al, Menaces en Afrique du nord et au Sahel et sécurité globale de l'Europe, Paris, Ellipses, 2014.
16. KEZZAR Mourad, "Tourisme maghrébin face à la menace terroriste", Journal LIBERTE, N°6881, (29 Mars 2015).
17. KHADER Bichara, "Libye : le contre paradigme d'une révolution heureuse", Alternatives sud, N°19, 2012.
18. KHADER Bichara, Le printemps arabe : un premier bilan, Paris, syllepse, 2012.
19. NAUFAL Hala, "La situation des réfugiés et travailleurs syriens au Liban suite aux soulèvements populaires en Syrie", Sociopolitique, N°73, Juin 2014.
20. RASTOIN Jean louis, "Comment relancer l'économie des pays sud-méditerranéens en transition ?", (12/05/2015) , pp05-06 :<http://www.femise.net/a2013/p26/comment-relancer-l'economie-des-payssud-mediterraneens.pdf>
21. REIFFERS Jean louis, "Note sur le commerce euro-méditerranéen", (12/05/2015), p17 : <http://www.euro-med.blog.fr/spot/euromed-trib00760808>